

جودة النشر العلمي من خلال مخرجاته ومعاملات التأثير ط/د. الأمين بلخير ، جامعة المسيلة ط/د. عبد الوهاب بلواضح، جامعة المسيلة

الملخص:

يعتبر النشر العلمي السبيل الرئيس لنشر المعرفة، وتوسيع نطاق الإفادة منها ومن خلال مؤشرات يقاس مدى إسهام الجامعات في إثراء المعرفة الإنسانية بصفة عامة وتطوير المجتمع بصفة خاصة، لذا يعتمد تقويم جودة النشر العلمي في التصنيفات العالمية على عدد من المعايير الكمية والكيفية التي تقاس بها معاملات التأثير ونوعية المخرجات العلمية في ظل الأخذ بأحدث تقنيات النشر والإنتاج بأفضل المعايير ومحاكاته لأرقى الممارسات المتبعة في هذا المجال.

والورقة البحثية، دراسة نظرية تبحث في الضوابط التي يجب توافرها في الإنتاج العلمي المرشح للنشر، والإجراءات التي يجب اتباعها من قبل المؤسسات البحثية لتحقيق جودة البحث العلمي، في ظل مراعات معاملات التأثير.

الكلمات المفتاحية: جودة النشر العلمي، قيمة المخرجات، معامل التأثير

Résumé:

L'édition scientifique est le principal moyen de diffuser les connaissances, d'en développer l'utilisation, à travers ses indicateurs, la contribution des universités est mesurée par l'enrichissement de la connaissance humaine en général et le développement de la société en particulier, l'évaluation de la qualité de publication scientifique dans les classifications internationales dépend de plusieurs critères quantitatifs et qualitatifs qui mesurent les facteurs d'impact et la qualité des résultats scientifiques, en tenant compte des dernières technologies de publication et de production aux meilleurs standards et reproduisant les meilleures pratiques dans ce domaine.

Le document de recherche est une étude théorique qui examine les normes qui doivent être respectés dans la production scientifique proposée pour publication et les procédures que doivent suivre les institutions de recherche pour atteindre la qualité de la recherche scientifique, en tenant compte des facteurs d'influence.

Mots-clés: Qualité de publication scientifique, Valeur des sorties, Coefficient d'influence

مقدمة:

تعد البحوث العلمية المرآة العاكسة لمستوى وطبيعة التطور الحاصل لأي أمة والسبيل الأوضح لضمان جودة منتجاتها وتعزيزها، وكل هذا يرتبط بالبحث العلمي وتجويده بفضل ما ينتج من أفكار وما يحقق من اكتشافات.

فالبحث العلمي في المؤسسات الجامعية مطلباً أساسياً للتميز في أي حقل من حقول الدراسة المتخصصة في مجالات العلوم المختلفة الطبيعية منها والانسانية، لقد أصبح أحد معايير تقييم الجامعات وتصنيفها على المستوى العالمي معيار البحث العلمي وما تسوقه الجامعات من ابتكارات في كافة الدول المتقدمة والنامية؛ فالتميز في البحث العلمي يعد المؤشر الحقيقي لتقدم الدول ورفي مجتمعاتها، كونه يرتبط بحقوق الملكية الفكرية والتي تحمها اتفاقيات التجارة العالمية، فلم يعد البحث العلمي ترفاً أكاديمياً تقوم به المؤسسات التعليمية للوصول إلى الإبداع والتميز المؤسسي، بل أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما للبحث العلمي من قدرة على حل العديد من المشاكل الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربوية والاجتماعية وغيرها وفق أسس علمية صحيحة وكان من الطبيعي أن تولي الجامعات جل اهتمامها وتوجه نشاطها إلى تدريب الطلاب على إتقان أساليب البحث العلمي أثناء دراستهم الجامعية، لتمكنهم من اكتساب مهارات بحثية تجعلهم قادرين على إضافة معارف جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني فالإنتاج العلمي والبحثي لأي مؤسسة علمية وأكاديمية، يعد أحد المؤشرات الدالة على تقدمها ورقمها وهذا التوجه لغرض أهمية تطوير وتنمية البحث العلمي، وكذا تنمية اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره والاستفادة من نتائجه باستثمار المعارف وتحويل الابتكارات إلى منتجات تحقق النمو الاقتصادي¹.

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل التالي: ما هي الضوابط التي يجب توافرها في الإنتاج العلمي المرشح للنشر، والإجراءات التي يجب اتباعها من قبل المؤسسات البحثية لتحقيق جودة البحث العلمي؟

أولاً: جودة البحث العلمي وخصائصه:

1. مفهوم جودة البحث العلمي: يعد البحث العلمي دالة حضارية للمجتمعات المعاصرة وهو أحد المؤشرات على تقدم المجتمع، ومع التقدم يزداد الإدراك يوماً بعد آخر إلى أهمية

البحث العلمي كوسيلة لتحقيق التجديد في المسيرة الحضارية والعلمية، والبحث العلمي ذو أهمية في كونه وسيلة تسهم في جودة القرارات والأساليب التي تتبع في مواجهة المشكلات المجتمعية، وتمتد العاملين في المؤسسات بالحلول العاجلة لمشكلاتهم الآنية، الأمر الذي يؤدي إلى تعديل المسار وفق متطلبات العصر الحالية والمستقبلية، وهذه هي غاية البحث العلمي، وتعتمد الدول المتقدمة البحث العلمي كوسيلة في وضع السياسات والاستراتيجيات، والخطط، لتطوير برامجها، مستهدفة جوانب القوة واستثمارها وجوانب الضعف وتشخيصها وعلاجها، ووضع السياسات الجديدة لمواجهة متطلبات المجتمع.

وما دام المجتمع ينشد التطور والتغير نحو الأفضل؛ فإنه لا بد أن يعتمد على الأسس العلمية السليمة في البحث العلمي، لضمان التجديد والتطور، وإن أفضل مجالات البحث العلمي وأكثرها قيمة وأعمها فائدة، هي تلك المجالات التي يكثر الاهتمام الفعلي بها وتشهد حاجة الناس إليها، ويعم الانتفاع من خلالها، وبما أن البحث العلمي أحد وظائف الجامعة وأهدافها الأساسية ويتمثل هذا الهدف في إجراء البحوث الأساسية والإجرائية، والتطبيقية، وتوظيفها في حل مشكلات المجتمع عن طريق القيام بالمشاريع العلمية، ودراسة الثروات الطبيعية للبلاد والاهتمام بالزراعة والآداب والثروات والتاريخ ونشر المعرفة بين أفراد المجتمع، بعقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات، والقيام بالاستشارات للمؤسسات المختلفةⁱⁱⁱ وفيما يتعلق بجودة البحث العلمي؛ فمما لاشك فيه أن نظام العلم أصبح أكثر تعقيدا وأكثر حاجة لجهود الباحثين على مدى العقود الماضية.

خاصة في ظل التأثير المتزايد للصناعة والحكومة والمجتمع ككل، وانعكس هذا التطور على النظم المعتمدة في إعداد البحوث وتقييمها، سواء تعلق الأمر بالباحث الفرد أو المجموعات البحثية والمشاريع البحثية، وأيضا النظام ككل، لقد زادت أهمية تقييم الأداء في مختلف مناحي الحياة، سواء في الوطن العربي أو في بلدان العالم الأخرى، وهذا ينطبق على النظام ككل، وخصوصا الأساليب التي يتم استخدامها للتأثير فيه، كما ينطبق على التعليم العالي الفردي والمؤسسات البحثية، ومن ثم ليس من المستغرب أنه عندما ينظر المرء إلى مسألة التقييم وضمان الجودة يواجه مباشرة السؤال ما إذا كان هذا النظام جيدا بما فيه الكفاية، وإذا كانت عملية إعداد البحوث وإجراء التقييم لها يتم بشكل كفاء وفعال كما يجب أن يكون.^{iv}

2. أهمية دراسة ضمان جودة البحوث العلمية

مما لا شك فيه أن أهمية ضمان جودة البحوث العلمية تستمد في جوهرها من أهمية البحوث العلمية ذاتها، إذ لا يمكن تصور وجود أمة ولا ديمومتها من دون جهود البحث العلمي، ولا نغالي إذا قلنا بأن الفضل في كل ما وصلت إليه الإنسانية من حضارة وتقدم ورقي يعود إلى البحث العلمي، ذلك لأن البحث العلمي ليس اختصاص من بين الاختصاصات وليس فرعاً من فروع العلم، بل إنه ميدان متفرد في شكله ومضمونه وطبيعته يشمل جميع مناحي الحياة، ومن وجهة نظرنا فإن البحث العلمي يعد - مع عدم التقليل من أهمية الأهداف الأخرى المحددة للجامعات - ذروة سنام التعليم الجامعي إلى جانب أنه يمثل الهدف المركزي لمراكز ومؤسسات البحث العلمي من هنا؛ يمكن تجسيد أهمية ضمان جودة البحوث العلمية من خلال الجوانب الآتية:^v

- ✓ تعد مسألة ضمان جودة البحوث العلمية ضرورة وطنية وقومية أكيدة وليس كما يتصور البعض "على نحو خاطئ" في أنها تمثل نوعاً من الإنفاق الخدمي الذي ليس له مردود مادي ملموس، أو أنها "تحصيل حاصل" للتفاعلات في إطار منظومة البحث العلمي.
- ✓ إن ضمان جودة البحوث العلمية يشكل الأساس لجميع أنواع التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يحتاجها الوطن العربي ذلك لارتباط أولويات البحث العلمي بأولويات خطط التنمية، كما تتأثر بمستوى البحث المطلوب وحجم الموارد المتاحة له، فعندما تمثل البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، على سبيل المثال، أولوية في خطط التنمية فإن البحوث الخاصة بها يجب أن تجد طريقها إلى مقدمة الاهتمامات، وهكذا بالنسبة للأولويات الأخرى في خطط التنمية.
- ✓ تعزيز حالة الرضا لدى العملاء الذين يقومون بتمويل الأبحاث العلمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة فعلى سبيل المثال: في البحوث الطبية قد يطلب هؤلاء ليس فقط ضمان جودة الرعاية الطبية ولكن أيضاً جودة البحوث الطبية، الأمر الذي يستلزم البحث عن المعيار الملائم لتقييم جودة البحوث من وجهة نظر ذات الصلة، إذ لا يكفي فقط معرفة أن نسبة معقولة من البحوث الطبية أسهمت في تحسين جودة الحياة على الأقل لبعض المرضى، ولكن يجب أيضاً الإثبات وأن يكون واضحاً لدافع، الضرائب أن هذه هي القضية التي يجب التركيز عليها.^{vi}

3. صفات البحث العلمي الجيد

يتصف البحث العلمي الجيد بأنه:

- عملية منظمة تسعى وراء الحقيقة للحصول على الحلول المطلوبة لمشكلة علمية أو اجتماعية أو تطبيقية.
- عملية منطقية يأخذ الباحث خلالها على عاتقه التقدم في حل مشكلته بحقائق وخطوات متتابعة متناغمة يدعم بعضها البعض.
- عملية تجريبية تنبع من الواقع وتنتهي به من حيث ملاحظاته وعملياته وتنفيذه وتطبيق نتائجه.
- عملية موثوقة قابلة للتكرار والوصول لنفس النتائج أو نتائج متشابهة.
- عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو زيادة المعرفة الإنسانية.
- عملية نشطة موضوعية وجادة ومتأنية تتطلب من الباحث خبرة عالية ليكون قادرا على تخطيط البحث وتنفيذه وتقويم نتائجه، وعدم الأنانية بل يتطلب التضحية وانكار الذات.^{vii}

ثانيا: قيمة البحوث العلمية ومعاملات التأثير

1. معاملات التأثير للبحوث العلمية

تعتبر المقاييس العالمية في تقييم الأوراق البحثية ذات أهمية خصوصاً في الآونة الأخيرة؛ نظراً للتسارع المتزايد والمنافسة الكبيرة في مجال البحث العلمي، وتختلف درجات التقييم للمجلات العلمية من مجال إلى آخر، حيث نلاحظ وجود مجلات علمية ذات تقييم عالي جداً قد يصل إلى 40 نقطة وأخرى تصل إلى 0.01 نقطة. ونقصد بالنقطة هنا قوة المجلة العلمية وبعبارة أخرى يطلق عليها معامل التأثير الأعلى هذا التباين في النقاط يحصل بسبب عاملين أساسيين:

العامل الأول: بسبب قيمة وجودة الأوراق العلمية المنشورة في إحدى المجلات، فكلما كانت الأوراق البحثية عالية الجودة؛ فإنها تشكل مرجع لكثير من الأوراق البحثية الأخرى.

العامل الثاني: في التباين بسبب عدد المجلات العلمية في مجال ما، وغالبا ما تكون قيمة معامل التأثير كبيرة عندما يكون عدد المجلات العلمية قليلة في مجال محدد، فمثلا المجلات العلمية التي تنشر أوراقا بحثية طبية قليلة جداً؛ لهذا فإن الأبحاث الجديدة يكون معظم

مراجعها من تلك المجالات الطبية النادرة وبالتالي تزداد نقاط التقييم لهذا النوع من المجالات، أما بالنسبة للمجلات العلمية المنتشرة بكثرة مثل تلك المتخصصة في مجال تقنية ونظم المعلومات على سبيل المثال، تشتتت فيها الأوراق العلمية وهذا يعني تعدد مصادر المراجع العلمية، وهذا بدوره يقلل من انفراد مجلة علمية منها بأعلى تقييم، لذلك يجد البحث في هذه المجالات صعوبة في الحصول على تقييم عالي للأوراق البحثية المنشورة في تلك المجالات.

إذن ما هو معامل التأثير الأعلى؟ وكيف تحصل عليه بعض المجالات العلمية؟
إن معامل التأثير الأعلى هو مقياس يشير إلى معدل عدد الاقتباسات المرجعية أو الاستشهادات المرجعية للأوراق العلمية التي نشرت في هذه المجلة في زمن معين في العادة يكون الزمن هو سنتين إلى ثلاث سنوات، وكلما ارتفع هذا العامل المؤثر، فإنه يشير إلى مدى أهمية وقيمة الأوراق العلمية المنشورة في تلك المجلة.^{viii}

2. الأسس التي تقاس بها قيمة البحوث العلمية

تعد عملية النشر العلمي من أهم ما ينبغي أن تتحلى به المجالات العلمية في الجامعات، فالجامعة تقوم على ركائز ثلاث هي:
أولاً: التدريس في الدراسات الأولية والعليا.

ثانياً: البحث العلمي والنشر في المجالات والمؤتمرات والندوات.

ثالثاً: التطبيق لما يتم التوصل اليه علمياً في الحلول العلمية المبتكرة من خلال البحث العلمي بشرط ان تكون بحوث قابلة للتنفيذ في المجتمع .

وفي الغالب تعد المجالات العلمية العربية خارج التصنيف الدولي للنشر العلمي مما يجعلها خارج مدى التأثير أو في انها حالة من انعدام الوزن كونها وعاء نشر كمي فقط وقد طغى على الكثير من هذه المجالات العيوب مما أضفى عليها طابع الضعف والتقليد والديكور وليس القوة والتجديد والاصالة كما هو الحال في المجالات المرموقة عالمياً ، فبعض البحوث يتم نشرها وتضع على الرفوف ومدارج المكتبات في المعاهد والكليات والمكتبات العامة وذهب البعض من الاكاديميين الى أنشاء مجلات علمية تحت مسميات عديدة ظاهرها علمية وباطنها أرباح مالية طائلة فحسب، والبعض الآخر منها يقوم على توفير الغطاء للأساتذة من اجل الترقيات العلمية التي تستوجب شروط الترقية نشر بحوثهم في مجلات

دولية قيمة، والمجلات العربية بشكل عام ساهمت في الفترة الأخيرة بتراجع البحث العلمي من خلال اسهامها في نشر بحوثا مستهلكة او انها تقليدية لا ترقى لمستوى النشر العلمي. لكي نقيس قيمة المجلة العلمية نستعمل معادلة بسيطة جدا لهذا الموضوع وهو ان المجلة تقاس قيمتها العلمية بقدر ما يتم الاقتباس منها او مما ينشر فيها أي (المدخلات والمخرجات) العلمية ، فكلما زادت عدد الاقتباسات citations منها كلما ارتفع رصيد المجلة علميا مما يجعل لها معامل تأثير impact factor عالي وكلما قلت (الاقتباسات) كلما انخفض رصيد المجلة علميا، ولتحقيق هذه المواصفات لابد ان تتحلى المجلات العلمية والباحثين الناشرين فيها بعدد من الخصائص :-

أ. ستبقى المجلات العربية خاصة في العلوم الإنسانية ذات قيمة ضعيفة مالم تشترط نشر البحوث فيها باللغتين العربية و الإنجليزية أي ان المجلة تكون بلغتين حتى يتعرف عليها ويسعى اليها دور النشر العالمية لإدراجها فيها والاخذ منها مما يجعل المجلة العلمية ذات قيمة ووزن في دور النشر العالمية، وهي بذلك تحقق قواعد علمية كبيرة واسعة الانتشار data base فكيف للعالم ان يقرأ بلغتنا العربية وهي لغة يجهلها العالم ولا يعتمدها البحث العلمي عالميا ؟

ب. أن طريقة عرض البحث عربيا تختلف كثيرا عما تعود عليه الباحثين الغربيين فالتنظير للبحث او ما يعرف بالدراسات النظرية يأخذ مساحة واسعة في حين نرى البحوث العالمية لا تجاوز تنظيرها صفحة ونصف مدعوما بالبحوث السابقة في مجاله كما ان بقية البحث تتعلق بالتصميم التجريبي وتوصيف جيد وصادق للنتائج ومناقشتها واستخلاص حلول للمشكلة فيها وكتابة قائمة المراجع العلمية الحديثة التي تدعم النتائج. ج. أن تتفق البحوث المنشورة في الشكل والحجم مع قواعد النشر الدولية، فلا يوجد بحث في هذه المجلات العلمية الدولية المحترمة ما يزيد عدد صفحاته عن 12 صفحة من البداية الى النهاية أي من (العنوان حتى قائمة المراجع)، ويلاحظ ان ما يحدث في المجلات العربية يفوق ذلك بكثير فلا عجب ان تجد بحثا حجمه 25 وربما 50 -60 صفحة فهو أقرب ما يكون لرسالة ماجستير منه الى بحث علمي كما ان المجلات تفرض اسعار اضافية على عدد الصفحات وهي بذلك تضع الفائدة المادية نصب اعينها ولا تكون صارمة ازاء تحديد عدد الصفحات .

د. أن يكون للباحثين العرب مواقع تعريفية خاصة بهم وتتضمن بيانات الباحث باللغة الانكليزية مع انجازاته وملخصات بحوثه ونشاطاته العلمية والتي من خلالها تكون له هوية خاصة وهي شبه غائبة الا في حالات قليلة، فمواقع البحث الالكترونية وأشهرها google scholar الذي يعرف الباحثين في العالم يفتقر الى بيانات الباحثين في الجامعات العربية، بمعنى آخر أن يتعلم الباحث كيف يسوق لنفسه في التخصص.

هـ. بالرغم من أن البحوث العربية تشتت كتابا ملخص للبحث باللغة الإنكليزية كذلك الحال في رسائل الماجستير والدكتوراه، ولكن ما يعاب على هذه الخطوة ان تلك الملخصات تكتب من مترجمين غير اختصاصيين فيخرج البحث ركيكا لا معنى له بل يجعل الباحثين الأجانب لا يعترفون به، حتى أن هؤلاء الباحثين ينشرون هذه النوعية من البحوث في مجلات علمية on line والكثير منها غير مصنف بقواعد المعلومات الدولية وبالتالي تركن ولا أحد يقرأها أو يستفاد منها أو ينشرها على المواقع المعروفة عالميا .

و. لا بد من إعادة بناء شخصية الباحث العلمي العربي خاصة في بداية مشواره العلمي وتعييده على النشر منذ مرحلة الماجستير والدكتوراه باللغات الأجنبية، فلا بد من نشر ورقة بحثية من رسالة الماجستير وورقتين من أطروحة الدكتوراه باللغة الأجنبية في مجلات علمية دولية محترمة كشروط للمناقشة.

ز. لا بد من إعادة النظر في أسلوب نشر البحوث بالمجلات العربية ووضع إليه أكثر رصانة بدءا من عرضها على هيئة تحرير المجلة الذي يجتمع دوريا كل نصف شهر او شهريا للتعرف عليها وابداء الرأي فيها من حيث الشكل والمضمون قبل ارساله للتحكيم العلمي من خلال متخصصين اثنان او ثلاثة من المعروفين واصحاب الخبرة وتلتزم المجلة بإجراء التعديلات بالبحث قبل النشر بالمجلة.^{ix}

3. وضعية البحوث العلمية في الجزائر

إن التنمية الشاملة في أي بلد تقع على عاتق التعليم بصفة عامة وبشكل أساسي على الجامعة باعتبارها الأداة الأهم والأكثر فاعلية في العملية التنموية، فعليها يقع عبء تطوير أجهزة الدولة وأملها، والجامعة بوصفها المؤسسة المؤهلة لتزويد مختلف هذه القطاعات بالإطارات المسيرة وبآخر التطورات في حقول المعرفة وتدريبها على أحدث التقنيات، بفضل

توفرها على هيئة أكاديمية على صلة دائمة بمصادر المعرفة العالمية، وبفضل ما تجرّبه من بحوث علمية تستفيد من نتائجها الوطنية.

غير أن الواقع وللأسف في بلادنا غير ذلك بالرغم من المحاولات المتعددة لتجديد وإصلاح مناهج التعليم العالي باعتماد برامج وطرق حديثة تسير التغيرات والتحديات وأكثر تكيفا مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، غير أن العديد من الباحثين والخبراء يجمعون على أن مؤسسات التعليم العالي بالجزائر تعاني العديد من المشكلات والسلبيات التي تعيق نموها وتطورها وتحد من كفاءتها وفعاليتها وجودتها، ونمطية الخطط والمناهج والسياسات التعليمية التي كثيرا ما تجد مقاومة شديدة من طرف الطلبة أو الأساتذة أنفسهم بسبب عدم توافقها مع واقع التعليم في الجامعة الجزائرية بسبب تبني نماذج مستوردة للتعليم العالي، وانعدام الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية، وعدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة، وضعف الكفاءة الداخلية (ارتفاع معدل التسرب) والكفاءة الخارجية من اختلال في تناسب مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وأخيرا عدم فعالية أجهزة التوجيه، من بين أسباب ضعف مخرجات البحث العلمي في الجزائر:

➤ تدني نوعية التكوين الجامعي: يركز التكوين الجامعي في الجزائر على معطيات قديمة وتقليدية نظرا لعدم توفر المراجع الحديثة فهذا الأسلوب من شأنه أن يدعم ثقافة الامتثال والانصياع، ويحارب الابتكار والإبداع، ويمجد فكرة الحصول على الشهادة لا إلا ولا يشجع على التعلم الحقيقي الهادف والاعتماد على النفس.

-عدم التركيز على الجوانب الأدائية والتطبيقية في التكوين إذ أن الغالبية المطلقة من برامج التكوين الجامعي ترتكز على قاعدة خاطئة مؤداها أن الطالب الذي يعرف يمكن أن يوظف معارفه في الميدان العملي وبالتالي تركز تلك البرامج على الجوانب المعرفية النظرية وتهمل الجوانب التطبيقية افتقار برامج التكوين إلى أهداف واضحة ومحددة وافتقادها إلى إطار تطوري للتكوين يؤطر ممارسته ونشاطاتها.^x

➤ ضعف معايير التقويم وجودتها: تفتقد الجامعة الجزائرية إلى رقابة علمية فعلية تقويم الطلبة تركز غالبا على التقويم التحصيلي والإفراط في استعماله من دون اللجوء إلى أنواع التقويم الأخرى مما ولد انتشار ظاهرة الغش وإهدار الوقت في طول

الامتحانات على حساب البرامج التكوينية الأمر الذي ساهم في تدني جودة التعليم ومخرجاته.

➤ **ضعف مناهج التعليم وقدمها:** تعاني المناهج والمقررات التعليمية بالجامعة الجزائرية من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية، الحاجات التنموية للمجتمع. إلى جانب انعدام التنظيم والتخطيط السليم للبرامج المتبعة في التعليم العالي والاعتماد فقط على النقل الحرفي لمقررات وبرامج المواد الدول المتطورة والتي لا تتوافق ومستوى الطالب الجزائري وبيئته التعليمية وهذا ما سعت إليه في إطار الإصلاحات التي مست جميع الأطوار التعليمية هذا في الجامعة الجزائرية السنوات الأخيرة.

➤ **ضعف عملية التأطير:** لعل من أسباب تدني نوعية التعليم في بلادنا هو عدم توفر أغلب الأساتذة على تأهيل في طرائق التدريس والتقنيات التربوية الحديثة فالقدرة على البحث لا تعني القدرة على التدريس، كما أن إسناد بعض المقاييس إلى أساتذة ليسوا في التخصص يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية زد على ذلك فإن معظم الجامعات الجزائرية تعتمد على عدد معتبر من الأساتذة المؤقتين الذين يفتقدون للخبرة الكافية، إلى جانب ضعف عملية الاختيار والتوظيف يضاف إلى ذلك نوعية طرق التدريس المتبعة والتي هي عبارة على إملاء للمحاضرات يحفظها الطلبة ويعيدون كتابتها على ورقة الامتحان.

➤ **ثقافة التعليم السلطوية:** إن الارتباط الكيفي للتعليم العالي في الجزائر بمراحل التعليم الأخرى (الابتدائي، المتوسط والثانوي) في ثقافته وهياكله ومناهجه وأساليبه جعلت ثقافة التعلم في الجامعة تقوم على سلطوية الأستاذ الذي يلقي ويلقن وسلوية الطالب الذي يتلقى إلى جانب تكديس الطلبة داخل الأقسام أدى إلى تباعد المسافة بين الطلبة والأساتذة وانعدام الرعاية الأكاديمية بين الأستاذ والطالب فلا يخصص للطلاب ساعات للمناقشة والاستشارة حول مواضيع معينة وعادة ما تكون هذه الاستفسارات في اتجاه واحد داخل الصف أو عند الخروج منه.

➤ **عدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة:** تركز السياسة التعليمية في الجزائر على الكم لا على الجودة بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد

الطلبة الملتحقين بالتكوين الجامعي حيث أصبح قبول الطلبة وسيلة تلجأ إليه الجامعة لاستجلاب الترضية الاجتماعية.

➤ ضعف الإنفاق على التعليم العالي وانعدام مصادر التمويل: تكتسي عملية الإنفاق على التعليم العالي أهمية بالغة في زائر من اجل النهوض بالتعليم العالي بالزيادة في مستوى الإنفاق عليه لا تزال هذه السياسة لم تبلغ أهدافها المسطرة بعد لكون النسبة العظمى من الميزانية توجه مباشرة نحو التسيير والتجهيز (الخدمات الجامعية، الرواتب وغيرها) الأمر الذي ينعكس على التطوير النوعي للتعليم العالي خاصة ما تعلق بتجديد المختبرات العلمية ومحتويات المكتبات الجامعية التي تعاني من نقص شديد في المصادر والوثائق خاصة المتخصصة.

➤ عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل: تعاني الجامعة الجزائرية من عدم توافق مضامين التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل بالمهارات والقدرات التي يحتاجها سوق العمل خاصة تلك المتعلقة بالتقنيات التكنولوجية والمعلوماتية لا توفرها الجامعة، وإن وجدت فهي ليست بالكفاءة المطلوبة زد إلى ذلك فالتوجيه نحو هذه التخصصات ضعيف لأن معظم اتجاهات الطلبة تتجه نحو تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية أو الطبيعية والطبية مقابل نسبة ضعيفة توجه نحو التخصصات التقنية والتكنولوجية وتتطلب إعادة التأهيل.^{xi}

ثالثا: نتائج الدراسة والتوصيات

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، نوجز أهمها في:

- ✓ ضرورة وجود استراتيجية واضحة ومدرسة مسبقا للبحث العلمي وتحديد مجالاته وأهدافه بما يتوافق مع تطلعات وإمكانيات الجامعة وبما يخدم المجتمع بشكل مناسب وفق ظروفه.
- ✓ توفير الإمكانيات البشرية والفنية والمادية من أجل إسجاد مراكز فعالة في الجامعة تتولى مهمة البحث العلمي والتطوير التقني.
- ✓ يتعزز التعاون والتواصل بين مراكز البحث العلمي في الجامعات المختلفة بتسيير التبادل السريع للبيانات والمعلومات الخاصة بالمشاريع البحثية وقوائم المحكمين والنشر العلمي.

- ✓ الحرص على توفير بيئة مناسبة من الاستقلالية والحرية العلمية العامة التي تتضمن الوعي المجتمعي بأهمية البحث العلمي، خصوصا في مجال الأبحاث المتقدمة.
 - ✓ ربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في استخدامات البيئة بما يحقق فوائد مباشرة للعمل.
 - ✓ صياغة إجراءات للاستفادة من نتائج الأبحاث لمختلف الجهات في القطاعات المختلفة.
 - ✓ تكمن أهمية البحوث العلمية في توجيهها نحو خدمة أهداف الدولة في التنمية ودراسة القضايا ذات الأولوية المجتمعية ودعم الشراكة البحثية مع الجهات الداعمة للبحث العلمي.
 - ✓ توجيه المشروعات البحثية في جميع القطاعات نحو الأولويات المجتمعية يعزز من تنفيذ المهام الاستراتيجية للجامعة في البحث العلمي.
- توصيات الدراسة:

- التأكيد على أهمية التحسين المستمر للأداء البحثي في كل جامعة لضمان جودة مخرجات البحث العلمي والارتقاء بمستوى الجامعات.
- تبني أساليب غير تقليدية في تطوير منظومة البحث العلمي لدى الجامعة من خلال تنمية قدراتها وإمكانياتها البحثية وتطوير مواردها البشرية والتمويلية وتنمية قدرات شباب الباحثين.
- زيادة المشروعات والبحوث التطبيقية في الجامعة وزيادة التمويل المخصص لها مع تشجيع أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة على النشر الدولي في الدوريات المرموقة.
- تشكيل لجان استشارية متعددة القطاعات لتحديد أولويات تمويل البحث العلمي في ضوء الاحتياجات الوطنية.
- تطوير مؤشرات أداء معتمدة للباحثين والمؤسسات البحثية ومقارنتها بمعاملات التأثير المعتمدة مع تقييم تلك المؤشرات بشكل دوري.

الخاتمة:

يمكن تطوير واقع البحث العلمي من خلال بناء بنية تحتية مؤسسية والتوصل إلى اعتماد مراكز بحثية متفوقة أو متميزة بعد خضوعها لتقييم معياري وربط هذه المراكز فيما بينها من خلال منظومة وطنية للبحث والتطوير والابتكار، إن مثل هذا الربط قد يخدم وبشكل أفضل العلاقة بين البحث والتنمية، مع تحديد أولويات البحث العلمي في ضوء الاحتياجات والتغيرات الحاصلة، بالإضافة إلى تشكيل لجان استشارية متعددة القطاعات لتحديد أولويات تمويل البحث العلمي في المناحي الرئيسة وفي مواضيع عملية تمكن من دمج وجهات نظر الخبراء والمستفيدين في ظل الاحتياجات الضرورية والفائدة المجتمعية.

قائمة المراجع:

- العزیز، 2012 الملك عبد جامعة مطابع جدة، العلمي، البحث، أساسيات حافظ الرشيد، - عبدⁱ
- العصيمي، عبد المحسن أحمد، تحديات التعليم الجامعي في عصر المعرفة، تقرير مقدم للمركز العربي لتعليم والتنمية، 2010، ص191
- الجرجاوي، زياد علي، حماد، شريف علي، معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة ودور الجامعة في تطويره، بحث مقدم لندوة واقع البحث العلمي وآفاق تطويره في جامعة القدس المفتوحة، الثاني من يوليو، فلسطين، رام الله، 2005
- المجلة العربي، بالوطن العلمي في البحث الجودة لضمان فاعلة استراتيجية حسين، نحو عبد محمد - الطائي،^{iv} التعليم الجامعي، 2012، ص 126-155 جودة لضمان العربية
- ^v - Merx, F. (2007) Evaluation of Research in Context; a quick scan of an emerging field. The Hague: Rathenau Institute / ERiC.
- ^{vi} - Raad v. (2002) ,The societal impact of applied health research. Amsterdam: KNAW,. [Council for the Medical Sciences]
- والتوزيع، 2000 للنشر دار المسير الأردن، النفس، وعلم التربية في البحث مناهج محمد، سامي - ملحم،^{vii}
- وتنمية إدارة مخبر العربي، والعالم إفريقيا في والتعليم التكوين إشكالية عيسى، بن العيد الله، بوعبد - لحسن.^{viii}
- 269 ص، 2004 الجزائر، 1 عدد البشرية، الموارد
- عكة سليمان الحوري، المجالات العلمية في الجامعات العربية ومعامل التأثير، تاريخ^{ix}
- <http://arabacademics.org>النشر: 2017/01/27،

- وتأمنية إدارة مؤخر العربي، والعالم إفريقيا في والتعليم التكوين إشكالية عيسى، بن العيد الله، بوعبد - الحسن^x
ص 2692004 الجزائر، 1 عدد البشرية، الموارد
الجامعة الجزائرية، بالمؤسسة العالي التعليم نوعية تحسين في الشاملة الجودة إدارة - سمالي محمد، دور^{xi}
جامعة سطيف 2